<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">انمار مهدي فاضل</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م.د. حسين عاشور العتابي</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">أثر إستخدام نظم المعلومات على فاعلية أداء المصارف دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية العراقية</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٠</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">تفاعل متغيران لتشكيل الإطارالعام لهذه الدراسة، وهما (تقانة المعلومات والأداء المصرفي)، وقد انطلقت الدراسة من مشكلة معبر عنها بعدد من التساؤلات التطبيقية، أُستهدف من الإجابة عنها استجلاء الأطر النظرية والدلالات الفكرية لهذه المتغيرات، كونها من الموضوعات المهمة على البيئة العراقية عامة في الوقت الحاضر، ومن ثم اختبار علاقات الارتباط والتأثير وإمكانية تنفيذها في بيئة التطبيق، التي تكونت من عينة من المصارف العراقية الأهلية وقد حددت عينة الدراسة بـ(43) مديراً تنفيذياً.

نأمل بأن الدراسة ستخرج بإسهام نظري لطبيعة متغيرات الدراسة، مستند إلى جهد تطبيقي لواقع نظم المعلومات وتأثيره في الأداء المصرفي. ولتحقيق ذلك صيغ عدد من الفرضيات الرئيسة، قبلت جميعها واختبرت بمجموعة من الأدوات الإحصائية اللامعلمية واستخدمت الإستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة.

خرجت الدراسة باستنتاجات نظرية وأخرى تطبيقية شخصت حقيقة واقع نظم المعلومات السائدة في بيئة التطبيق والتي كان من أبرزها أن تقدم المصارف الأهلية المعنية بالدراسة من حيث استعمالها للبرمجيات أولا وقواعد البيانات ثانيا، لتتراجع باقي أبعاد نظم المعلومات للتسلسلات المتأخرة ، إذ حلت الاتصالات والشبكات في الترتيب الأخير، كما قدمت الدراسة جملة من التوصيات كان أبرزها أن المصارف المعنية ملزمة بتعزيز تقنيات الاتصالات والشبكات لتتناغم في زيادة فاعليتها أسوة بباقي أبعاد نظم المعلومات.</td></tr>
</table>

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	امينة عبد الاله				
أسم المشرف	أ.م. د. حمزة فائق وهيب الزبيدي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	واقع الصيرفة الشاملة بين مرحلتي التقييد والتحررالنقدي – دراسة حالة في مصرفي الرافدين والشرق الاوسط العراقي للاستثمار				
السنة	٢٠١٠				
اللغة	العربية				
الخلاصة	شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ أصلاحات مصرفية كان ابرزها تحرر سعر الفائدة وازالة القيود عن تخصيص الائتمان والسماح للمصارف بتنويع نشاطاتها بممارسة انشطة خارج الميزانية ، بهدف ايجاد نظام مصرفي يستند الى الية السوق يشجيع المنافسة بين المؤسسات المصرفية بالشكل الذي يقود الى زيادة مواردها المالية من خلال جذب الودائع بفعل التحكم بتحديد سعر الفائدة من قبل المصرف ذاته ، فضلاً عن حرية المصارف بتوجيه اموالها نوعياً وقطاعياً والدخول في مجالات توظيف جديدة ومتنوعة ، ومن هنا تنطلق فكرة البحث التي تدور حول دراسة اثر التحرر النقدي على اداء المصارف العراقية المختارة ، من حيث التغير في معدلات نمو مصادر واستخدامات الاموال وربحية وسيولة هذه المصارف ، بغية التعرف على مدى استثمار المصارف العراقية لحالة التحرر النقدي في تنويع الأنشطة فيما لو ثبت أنّ التحرر النقدي يودي الى زيادة الموارد المالية التي تستطيع من خلالها المصارف الدخول في مجالات توظيف جديدة ومتنوعة تحقق الشمول في ممارسة الأنشطة المصرفية وغير المصرفية . ولغرض قياس التغير الذي حدث في اداء المصارف خلال مرحلة التحرر النقدي وجدت الباحثة انه من الضروري مقارنتة مع اداء المصارف ذاتها خلال مرحلة ثانية تتميز بممارسة المصارف اعمالها في ظل تقييد نقدي ، لهذا تم اختيار المدة التي سبقت عام ٢٠٠٣ وتحديداً (١٩٩٨-٢٠٠٢) اذ تمثل البداية الاولى لتطبيق الصيرفة الشاملة في المصارف العراقية لكن في ظل قيود نقدية .					

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	اياد زهير خضير				
أسم المشرف	أ.م.د.عبد السلام لفتة سعيد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	ادارة المحاطرة التشغيلية في المصارف العراقية – دراسة تطبيقية				
السنة	٢٠١٠				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يهدف هذا المبحث إلى قياس حجم كل نوع من أنواع المخاطر المكونة للمخاطرة تشغيلية في عينة من المصارف العراقية ، منطلقا من فرضية مفادها ((إن إدراك دارات المصارف للمخاطر المصرفية يؤدي إلى تخفيض المخاطرة التشغيلية في مصارف العراقية ، مع تباين المصارف الأهلية و الحكومية في مخاطرها التشغيلية)) لذا فقد ابتدأ الباحث بقياس حجم إدراك أدارت المصارف العراقية للمخاطرة التشغيلية مع توضيح كيفية تعامل المصارف العراقية مع المخاطرة التشغيلية و هنا تكمن مشكلة بحث المتمثلة بضعف إدراك المصارف العراقية للمخاطرة التشغيلية وعدم اهتمام دارات تلك المصارف بإدارة المصارف التشغيلية و كذلك قلة أدواتها لمجابهة المخاطرة تشغيلية مما نجم عنه ضعف إجراءات مكافحة المخاطرة التشغيلية مع تباين حجم مخاطرة التشغيلية في المصارف الأهلية عن المصارف الحكومية وقد استخدم الباحث وسط الحساب و الانحراف المعياري كأدوات إحصائية لقياس المخاطرة التشغيلية ستخدما برنامج الأكسل لاستخراج النتائج .					

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف
أسم الباحث	خولة هاشم خلف

أسم المشرف	**الاستاذ الدكتور صباح مجيد سعيد النجار**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**تقويم الاداء الاستراتيجي باستخدام بطاقة العلامات المتوازنة** **دراسة حالة في مصرف الرشيد**			
السنة	**٢٠١٠**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يتناول هذا البحث موضوع تقويم الأداء الاستراتيجي لمصرف الرشيد باستخدام مدخل بطاقات العلامات المتوازنة الذي يعتمد على مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية والمتمثلة بأربعة محاور هي: المالي والعمليات الداخلية والزبون والنمو والتعلم. ويسعى هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها: تشخيص نقاط القوة والضعف في اداء المصرف من وجهة نظر بطاقة العلامات المتوازنة وتحديد مدى ملائمة مقاييس الاداء المستخدمة حاليا في قياس اداء المصرف ، وتصميم بطاقة العلامات المتوازنة للمصرف باستخدام المحاور المالية والعمليات الداخلية والزبون والنمو والتعلم . استخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة في اجراء البحث ، وقد تم تغذية بطاقة العلامات المصممة بمجموعة من البيانات التي جمعت من خلال المقابلات الشخصية ، والميزانيات العمومية والتقارير المالية من البنك المركزي وديوان الرقابة المالية ، وامتدت فترة جمع البيانات من ٢٠٠٤-٢٠٠٧. افادت نتائج التحليل الذي اجري في الجانب العملي من البحث الى ان اداء المصرف قد كان ضعيفا بين ٢٠٠٤-٢٠٠٦ الا ان عام ٢٠٠٧ قد شهد تحسنا تدريجيا في اداء المصرف ، وان تحسن الاداء المالي يرتبط ارتباطاً قويا بتحسن الاداء في محاور الزبون والعمليات الداخلية والنمو والتعلم . فضلا عن ذلك فقد أظهرت الدراسة أن تطبيق بطاقة العلامات المتوازنة في المصرف تهيئ أرضية مناسبة لتقييم الاداء الاستراتيجي للمصرف ويمكن استخدامها في عملية التحسين المستمر. وقد ختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات العملية منها ضرورة استخدام بطاقة العلامات المتوازنة وإنشاء قاعدة بيانات لتوفير مستلزمات تطبيقها وتوافر قناعة لدى الإدارة العليا بأهمية تطبيق بطاقة العلامات المتوازنة لتقييم الاداء الستراتيجي في المصرف .**			

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**

أسم الباحث	سليمة علي يوسف
أسم المشرف	الأستاذ المساعد الدكتور عبد السلام لفته سعيد
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه
عنوان البحث	اجراءات الاعتمادات المستندية في مصرفي الرافدين والشمال للتمويل والاستثمار - حالة دراسية
السنة	٢٠١٠
اللغة	العربية
الخلاصة	اهتمت هذه الدراسة بإجراءات الاعتمادات المستندية وما تواجهه من معوقات ومشاكل في المصارف التجارية العراقية ، معتمدة على معايشة ميدانية لواقع مصرفين الأول حكومي (مصرف الرافدين) والآخر أهلي (مصرف الشمال للتمويل والاستثمار) وكان من أهم أهدافها تحديد المشكلات والمعوقات التي تعاني منها المصارف العراقية الحكومية والأهلية في تقديم خدمة الاعتمادات المستندية ومن ثم وضع الحلول والمعالجات المناسبة لهابما يتلائم والتطور المحلي والعالمي فخلصت الدراسة إلى صدق وثبات ماذهبت إليه من انه على الرغم من أهمية الاعتمادات المستندية الذي تشير إليه الأدبيات المصرفية والدور الذي تلعبه على مستوى المصارف كمصدر مهم للفوائد والعمولات التي تحصل عليها وكذلك على مستوى التجارة الوطنية من استيراد وتصدير ، إلا إنها تعاني في العراق من ضعف وبدائية هذه الخدمة وانخفاض إعدادها لدى مصارفنا ، وكثرة وتنوع المشكلات التي تواجهها ، منها مايعود إلى المصارف ذاتها ومنها مايعود إلى الحكومة ككل وثالثة ناتجة عن الظروف غير الطبيعية التي عاشها ويعيشها بلدنا نظرا لخضوع العراق إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، فقد اوجب على العراق ظروفا معينه كان احد انعكاساتها على الاعتمادات المستندية ، و زيادة حجم التعقيد الذي يفرضه إحكام هذا البند وخاصة في مجال تسديد مبالغ الاعتمادات المستندية الحكومية ، واشتراك عدد من المصارف الامريكيه والبريطانية إضافة إلى المصارف الوسيطة وما أفرزته من متغيرات تجعل من الصعوبة تطوير هذه الخدمة إذ ما اعتمدت على التطور التدريجي في هذا المجال . لذلك تجد الباحثة أن المخرج من ذلك يستوجب تبني إستراتيجية وطنية لتفعيل خدمة الاعتمادات المستندية تساهم بها الدولة من خلال مؤسساتها الإعلامية والأكاديمية والحكومية الأخرى وبشكل فاعل .

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**				
أسم الباحث	**شيماء ظافر هاشم**				
أسم المشرف	**الأستاذ المساعد الدكتور عبد السلام لفته سعيد**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**العوامل المؤثرة في تحصيل القروض في المصارف الحكومية** **دراسة حالة في مصرف الرافدين /الادارة العامة**				
السنة	**٢٠١٠**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**نظرا لضعف نشاط العمل المصرفي بخصوص السياسات المتعلقة بتحصيل القروض وندرة السياسات المكتوبة منها وبدائية الاجراءات المصرفية المتعلقة بهذه العملية , فان هذه الدراسة ترمي الى دراسة وتحليل الاجراءات المصرفية التطبيقية المتبعة في عملية تحصيل القروض في احد المصارف العراقية(مصرف الرافدين) وتحديد المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المصارف العراقية فيما يتعلق بتحصيل القروض،ثم تحديد العوامل المؤثرة على عملية تحصيل القروض وكانت سببا في زيادة مشاكلها واخيرا الوصول الى معالجات تُسهم في تحجيم تلك المشكلات . لما لها تأثير على مستوى المصارف العراقية التي أصبحت تسير بخطى حثيثة في ظل التحرر من القيود الحكومية وانتعاش العملية الاقتصادية عموما .** **وبعد بناء الانموذج الخاص بالدراسة انجزت الباحثة تلك الاهداف مقترحة في الخاتمة توحيد النظم والتعليمات النافذة في المصرف بما يؤمن بناء سياسة اقراضية مكتوبة ومحددة تنظم الاجراءات الخاصة بالعملية الاقراضية كافة، وبناء قاعدة بيانات الكترونية دقيقة في شعبة القروض عن القروض في مصرف الرافدين تعتمد الحاسبات الالكترونية والبرامجيات الدقيقة وبما يؤمن انجاز الاعمال بدقة وسرعة وامان .اضافة الى وضع اجراءات تحصيل مكتوبه(في كراس خاص بكل قرض) وتطوير الوسائل والأساليب المعتمدة في عملية تحصيل القروض ومنها تفعيل خدمة الاتصال الهاتفي وكذلك خدمة الرسائل لمخاطبة المقترضين ومطالبتهم بالتسديد قبل موعد السداد.**					

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	مناف طالب حسن			
أسم المشرف	د.سهام محمد عبد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	مساهمة نظام المدفوعات العراقي IPS في استقرار السياسة النقدية- دراسة حالة			
السنة	٢٠١٠			
اللغة	العربية			
الخلاصة	استجابة للحاجة الملحة التي حكمت السلطة النقدية للنهوض بواقعها وواقع الاقتصاد ككل والقطاع المصرفي خاصة المتمثل بكم هائل من المديونية الداخلية المترتبة عن إلية ألإصدار النقدي لتمويل العجز الحكومي وارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي تردي سعر صرف العملة المحلية تجاه أسعار صرف العملات الخارجية ومعدلات عاليه من ألسيوله المصرفية تسعى السلطة النقدية باتجاه زيادة فاعليتها للسيطرة عليها و التوسع في استخدام أدواتها مدعمه ببعض الإصلاحات والإجراءات المصرفية كنظم الدفع وأساليب التسوية لما تمثله من أهميه في اقتصاديات البلدان رغم اختلاف سياساتها النقدية للعلاقة الطردية التي تربطها بالرقي والتطور والحداثة كونها أحد نتاجات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتقدمة ومنها أنظمة المدفوعات مما قادنا إلى اختيار موضوع الدراسة (مساهمة نظام المدفوعات العراقي في استقرار السياسة النقدية) إذ يرتكز الهدف الأساس منه على أبراز مساهمته في استقرار السياسة النقدية العراقية.			

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	نبيل برهان خضير				
أسم المشرف	أ.م.د. صلاح صاحب البغدادي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط حركة تداول الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية / دراسة تحليلية للتقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية				
السنة	٢٠١٠				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يمثل الإفصاح احد المبادئ المحاسبية المهمة الذي يهدف إلى تقديم المعلومات المفيدة على شكل تقارير وقوائم مالية لمساعدة جميع مستخدمي تلك المعلومات في اتخاذ قراراتهم بشكل رشيد وصحيح وذلك من خلال جعل التقارير والقوائم المالية بعيدة عن التضليل، ولكي يتحقق الإفصاح في التقارير المالية التي تصدرها الشركات لابد من وجود متطلبات تفرض على الشركات، والتي ينبغي على الشركات الألتزام بها عند إعدادها وتقديمها التقارير المالية. لذا سعى البحث إلى التعرف على متطلبات الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية للشركات، وعرض وتحليل الإفصاح لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للوقوف على أوجه القصور الواردة في تقاريرها المالية، ومِنْ ثَمَّ تقديم التوصيات التي تؤدي إلى رفع مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية . وقد تم إثبات هذه الفرضية والتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات عينة البحث لتلبية احتياجات المستخدمين ، إذ تبين للباحث أن الإفصاح اقتصر فقط على قائمتي الدخل والميزانية العامة ما عدا مصرف البصرة الدولي للإستثمار فقد أفصح عن قائمة التدفق النقدي فضلاً عن القائمتين، وفيما عدا ذلك لم تقم الشركات بالإفصاح عن أية معلومات أخرى تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات السليمة خاصة المعلومات المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق المالكين.				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	نضال علي موسى				
أسم المشرف	د. صلاح الدين حامد الحديثي				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	حوالات الخزينة كآداة لتمويل العجز المالي في العراق دراسة تحليلية في وزارة المالية والمصارف الحكومية (للفترة من ١٩٩١-٢٠٠٨)				
السنة	٢٠١٠				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تتناول هذه الرسالة دور أذون الخزانة كأداة لتمويل الإعسار في العراق بعد استخدام كافة أنواع التمويل (الداخلية والخارجية) حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق في ذلك الوقت. يهدف البحث إلى دراسة تجربة تأسيس مزادات أذون الخزانة كأداة لتمويل الإعسار ومعرفة مدى تفاعل البنوك التجارية معها وتحديد ما إذا كانت مبالغ تلك المزادات تلبي حاجة وزارة المالية. وإلى أي مدى كانت البنوك التجارية مستعدة لشراء أذون الخزانة. كما تضمنت الدراسة في إطار عرضها التطبيقي دراسة مفهوم الإعسار المالي وأهميته في التحليل الاقتصادي ثم تناول موارد التمويل الداخلية والخارجية وأعطت فكرة بسيطة عن الآثار الاقتصادية لهذه الموارد. كما تضمنت الدراسة في ضوء المعطيات المتوفرة خلال العقدين الماضيين (١٩٩١-٢٠٠٨) والتي شهد فيها الاقتصاد العراقي ظروفا غير عادية ، دراسة جميع المتغيرات الاقتصادية ومعاناة الاقتصاد العراقي من اعسار العام. الموازنة ، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اللجوء إلى التمويل المتضخم ، الأمر الذي انعكس في ارتفاعات حادة في مستوى التسعير العام بسبب ارتفاع مستوى السيولة المحلية. كما تضمنت الدراسة في ضوء المتغيرات الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ وبعد تطبيق القانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ للديون العامة ، وبدأت وزارة المالية في استخدام مزادات أذون الخزانة مع مساعد البنك المركزي. بيعها للبنوك التجارية لتوفير التمويل اللازم لتغطية إعسار الميزانية.				